الهدف من المعيار:

يُطبّق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2023 أو بعده، مع السماح بالتطبيق المبكر شريطة تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9. تجمع عقود التأمين بين خصائص كلٍّ من الأداة المالية وعقد الخدمات. بالإضافة إلى ذلك، تُولّد العديد من عقود التأمين تدفقات نقدية ذات تقلبات كبيرة على مدى فترة طويلة.

ولتوفير معلومات مفيدة حول هذه الخصائص، فإن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17:

- ✓ يجمع القياس الحالي للتدفقات النقدية المستقبلية مع الاعتراف بالأرباح خلال فترة تقديم الخدمات بموجب العقد؛
- ✓ ويعرض نتائج خدمات التأمين (بما في ذلك عرض إيرادات التأمين) بشكل منفصل عن إيرادات أو مصروفات تمويل التأمين؛
- ✓ ويُلزم الكيان باتخاذ قرار بشأن سياسة محاسبية بشأن ما إذا كان سيتم الاعتراف بجميع إيرادات أو مصروفات تمويل التأمين ضمن الربح أو الخسارة أو الاعتراف ببعض تلك الإيرادات أو المصروفات ضمن الدخل الشامل الآخر.

المبادئ الأساسية في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 هي أن الكيان:

- يُعرّف عقود التأمين بأنها العقود التي يقبل بموجبها الكيان مخاطر تأمينية كبيرة من طرف آخر (حامل الوثيقة) بالموافقة على تعويض حامل الوثيقة في حال أثر حدث مستقبلي محدد غير مؤكد (الحدث المؤمَّن عليه) سلبًا على حامل الوثيقة.
- يفصل المشتقات المضمنة المحددة، ومكونات الاستثمار المتميزة، والتزامات الأداء المتميزة عن عقود التأمين؛
- يُقسّم العقود إلى مجموعات يُعترف بها ويقيسها؛
- يُعترف بمجموعات عقود التأمين ويقيسها وفقًا لما يلي:
  - ✓ القيمة الحالية المعدلة حسب المخاطر للتدفقات النقدية المستقبلية (التدفقات النقدية للوفاء) والتي تتضمن جميع المعلومات المتاحة حول التدفقات النقدية للوفاء بطريقة تتوافق مع معلومات السوق القابلة للملاحظة؛ زائد (إذا كانت هذه القيمة التزامًا) أو ناقص (إذا كانت هذه القيمة أصلًا)
  - ✓ مبلغ يمثل الربح غير المكتسب في مجموعة العقود (هامش الخدمة التعاقدية)؛
- يُعترف بالربح من مجموعة عقود التأمين خلال الفترة التي تُقدم فيها المنشأة خدمات عقود التأمين، وعند تحررها من المخاطر. إذا كانت مجموعة العقود خاسرة، أو أصبحت خاسرة، يُعترف بالخسارة فورًا؛

- ويُعرض بشكل منفصل إيرادات التأمين (التي تُستبعد استلام أي عنصر استثماري)، ومصروفات خدمات التأمين (التي تُستبعد سداد أي عنصر استثماري)، وإيرادات أو مصروفات تمويل التأمين؛
- ويُفصح عن معلومات تُمكّن مستخدمي البيانات المالية من تقييم تأثير العقود ضمن نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 على المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة.

يتضمن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 نهج قياس مُبسط اختياريًا، أو نهج تخصيص أقساط، لعقود التأمين الأبسط.

تاريخ المعايير

في مارس 2004، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (المجلس) المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 4 "عقود التأمين". كان هذا المعيار معيارًا مؤقتًا، وكان من المفترض أن يظل ساريًا حتى يُكمل المجلس مشروعه المتعلق بعقود التأمين. وقد سمح المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 4 للكيانات باستخدام مجموعة واسعة من الممارسات المحاسبية لعقود التأمين، بما يعكس متطلبات المحاسبة الوطنية واختلافاتها، مع مراعاة بعض التحسينات والإفصاحات المحددة.

في مايو 2017، أكمل المجلس مشروعه المتعلق بعقود التأمين بإصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 "عقود التأمين". يحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 محل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 4، ويحدد مبادئ الاعتراف بعقود التأمين وقياسها وعرضها والإفصاح عنها ضمن نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17.

في يونيو 2020، أصدر مجلس الإدارة تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17. تهدف هذه التعديلات إلى مساعدة الجهات التي تطبق المعيار، مع الحرص على عدم تعطيل تطبيقه أو التقليل من فائدة المعلومات المقدمة من خلال تطبيقه.

أدخلت معايير أخرى تعديلات طفيفة تبعية على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17، بما في ذلك تعديلات على المراجع إلى الإطار المفاهيمي في معايير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (الصادرة في مارس 2018)، وتعريف الجوهر (تعديلات على المعيارين الدوليين لإعداد التقارير المالية رقم 1 و8) (الصادرة في أكتوبر 2018)، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 18: العرض والإفصاح في البيانات المالية (الصادر في أبريل 2024)، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 19: الشركات التابعة غير الخاضعة للمساءلة العامة: الإفصاحات (الصادرة في مايو 2024).